

WIPO/ACE/11/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 يوليو 2016

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 5 إلى 7 سبتمبر 2016

وظائف الإنفاذ في مكاتب الملكية الفكرية الوطنية

مساهمات من إندونيسيا والصين وكولومبيا وباراغواي والفلبين

1. في الدورة العاشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد، وافقت اللجنة على أن تنظر، في دورتها الحادية عشرة، في موضوع "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وتعرض هذه الوثيقة مساهمات أعدتها أربع دول أعضاء تناولت سلطات مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وانطلاقاً من تشريعاتها الوطنية، تتراوح تلك السلطات بين تسهيل الوساطة وتنفيذ حملات التفتيش والحجز حتى ممارسة سلطات قضائية.

2. وترد المساهمات التي أعدت نيابة عن الدول الأعضاء بالترتيب التالي:

- 2 حماية الملكية الفكرية وإنفاذها في الصين
- 6 السلطات القضائية للوكالة العليا للصناعة والتجارة والمديرية الوطنية لحق المؤلف بـ كولومبيا في مجال الملكية الفكرية
- 11 المديرية الوطنية للملكية الفكرية تتولى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في باراغواي
- 14 وظيفة الإنفاذ في مكتب الملكية الفكرية في الفلبين: أفضل الممارسات والتحديات

[تلي ذلك المساهمات]

حماية الملكية الفكرية وإنفاذها في الصين

مساهمة من إعداد المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية، بيجين، الصين*

ملخص

تقدّم هذه الوثيقة السمات التي يختص بها نظام حماية الملكية الفكرية الصيني، ومنها حماية مزدوجة تقوم على تدابير إدارية وقضائية تستكملها إجراءات التحكيم والوساطة. وتناقش الوثيقة أيضا العلاقة بين إنفاذ الملكية الفكرية في الصين وما يتصل به من قواعد ومبادرات دولية. وبفضل تلك الآليات، استطاعت الصين تحقيق نتائج ملموسة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتهيئة بيئة مؤاتية للملكية الفكرية.

أولا. إنفاذ الملكية الفكرية في الصين

1. تعلق الحكومة الصينية أهمية كبرى على حماية حقوق الملكية الفكرية. وقد أقامت الصين اليوم نظاما لحماية الملكية الفكرية خاصة ويمثل للقواعد الدولية. ولما كان النظام يكفل الحماية بالتدابير الإدارية والقضائية فهو يجمع بين آليتين بطريقة عضوية. وتستقبله مقاربات أخرى كالتحكيم والوساطة.

ألف. الحماية القضائية

2. تزد واجبات جميع السلطات القضائية الصينية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في القانون. وتمارس المحاكم الشعبية كامل صلاحياتها في المحاكمات المدنية والجنائية لتوقيع ما يناسب من العقوبات على مرتكبي التعديات على الملكية الفكرية. وبذا تدعّم بفاعلية الدوائر الإدارية في تنفيذ واجباتها القانونية لصون المصالح المشروعة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية. وتساهم أيضا النيابة العامة وهيئات التحقيق في الصين بنشاط في التحقيقات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد حق الملكية الفكرية. وتنفذ هيئات الأمن العام تدابير مشددة لمكافحة جميع أنواع الشبكات الإجرامية التي تستمد أرباحها من استخدام حقوق الملكية الفكرية من غير تصريح.

باء. الحماية الإدارية

3. تبذل الإدارة الصينية جهودا جمة على جميع المستويات لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية وانتحالها¹ بما يمس المصلحة العامة وكبريات المشروعات ولتعزيز تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بغرض صون المصالح المشروعة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية وعامة الجمهور. ويعمل مكتب الدولة للملكية الفكرية يدا بيد مع مكاتب الملكية الفكرية المحلية من أجل حماية البراءات. وفي مضار هذه الجهود، يسهر مكتب الدولة على رسم سياسات الإنفاذ ويشرف على أنشطة الإنفاذ. أما المكاتب المحلية فهي المسؤولة عن التنفيذ. وعلى مدى السنوات الماضية عملت مكاتب الملكية الفكرية بحموية ونشاط على النهوض بالجانب المؤسسي والنظامي وتكوين الكفاءات لتطوير النظام الإداري لإنفاذ البراءات. ويتميز هذا النظام ببساطة إجراءاته للتحقيق المعجل في التعديات على الملكية الفكرية.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.
1 من أفعال الانتحال وضع إشارة إلى براءة محمية على منتج غير محمي ببراءة أو بطلت أو أسقطت حمايته أو على غلاف المنتج، أو وضع إشارة على المنتج أو غلافه تذكر رقم براءة يملكها الغير دون تصريح منه.

جيم. العلاقة بين الحماية الإدارية والحماية القضائية

(أ) تطبيق الإنفاذ الإجباري

4. ما أن تقيم الهيئات الإدارية لإنفاذ الملكية الفكرية الدليل على وقع التعدي، لها أن تأمر المتعدي بالتوقف فوراً عن فعل التعدي. وإذا لم يرص الأطراف بذلك الأمر بإمكانهم الشروع في إجراءات قضائية أمام المحاكم الشعبية. فإذا امتنع المتعدي المزعوم عن ذلك في غضون المهل المطبقة واستمر في التعدي، بإمكان الهيئات الإدارية المذكورة أن تلتمس من المحاكم الشعبية أمراً إلزامياً بالإنفاذ.

(ب) الوساطة ضمن الإجراءات القضائية

5. يجوز للمحاكم الشعبية أن تصدر توجيهاً إلى الهيئات الإدارية لإنفاذ الملكية الفكرية، قبل الإجراءات القضائية أو أثناءها، بتيسير الوساطة في نزاع ما حول الملكية الفكرية. وعند اختتام الوساطة، تُخطر الهيئات المذكورة المحكمة الشعبية بنتائج الوساطة. فإذا اتفق الطرفان في الوساطة فلها ختان: إما سحب الدعوى والتماس تثبيت قضائي للتسوية²، وإما توجيه التماس إلى المحكمة الشعبية بمراجعة اتفاق الوساطة وإصدار قرار في الوساطة³. وإذا لم يتفق الطرفان على اللجوء إلى الوساطة أو لم تصل الوساطة إلى تسوية في غضون المهلة المتفق عليها أو المحددة، تحال القضية إلى المحكمة الشعبية في غضون المهلة المحددة في القانون.

ثانياً. إنفاذ الملكية الفكرية في الصين والقواعد الدولية المعنية

ألف. اتفاق تريبيس

6. تتمثل آليات إنفاذ الملكية الفكرية في الصين لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، علماً بأن الاتفاق ينص على عدة أنواع من الجزاءات في حالات التعدي على الملكية الفكرية.

باء. الإنفاذ الإداري المشدد للملكية الفكرية خيار مشترك في بلدان عدة

7. تشترك بلدان عدة في تركيزها على تعزيز آليات الإنفاذ الإداري والحماية. وتطبق الجزاءات الإدارية في حالات التعدي على البراءات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. ومن الدارج أن تُحوّل السلطات الجمركية الوطنية والإقليمية صلاحية إصدار الأوامر الجزرية. ومن صلاحيات بعضها أيضاً ملاحقة السلع المتعدية على الملكية الفكرية خارج منطقة الجمارك في المراكز التجارية⁴. وفي فرنسا وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا، تعد التعديتات على البراءات في حكم الجنائيات. والجزاءات الجنائية في هذه الحال لا حدّ أدنى لها وقد تكون العقوبات شديدة.

جيم. الواجب القانوني على الحكومات بحماية حقوق الملكية الفكرية، بما فيها الحقوق في البراءات

8. على جميع الحكومات الوطنية أن تحمي حقوق الملكية، بما فيها الحقوق في البراءات، وفقاً للقوانين الدولية. ووظيفة نظام البراءات أن يكفل حماية فعالة للحقوق في البراءات مقابل الكشف عن المعلومات الواردة فيها. لذا فإن إقامة آلية فعالة لإنفاذ الحقوق في البراءات مسؤولية يمكن تنفيذها بطرق شتى وتمس بالتالي مصداقية الحكومة ولها دور أساسي في حسن تطبيق نظام البراءات.

² هذا إجراء إداري.

³ هذا إجراء قضائي.

⁴ مثال ذلك إدارة هونغ كونغ: حتى لو عبرت السلع الجمارك ودخلت قنوات التوزيع (كسوق الجملة) تحتفظ السلطات الجمركية بصلاحية تتبع البضاعة.

ثالثا. التدابير الرئيسية في الحماية القضائية

9. لقد أدى إنشاء محاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية في المدن الكبيرة، أي بيجين وشانغهاي وغوانزو إلى تحسين الفعالية في محاكمات قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وقد يترس المحاكم بحيث بلغت "ثلاث بواحدة" من المحاكمات التي فيها تدابير مدنية وإدارية وجنائية. وقد زاد إنشاء تلك المحاكم قدرة القضاة على معاينة الحاجة إلى الخبراء المتخصصين ومعالجة تلك الحاجة، فزادت سبل التسوية في منازعات الملكية الفكرية. وتحسنت صياغة التفسيرات والسياسات القضائية. وتُبدل حاليا جهود حثيثة للإشراف على أعمال المحاكم من أجل تنسيق القرارات المتعلقة بالملكية الفكرية وبناء نموذج إداري يناسب قضايا الملكية الفكرية. وتحسن مستوى العدالة أيضا بفضل الشفافية المحققة بنشر القرارات المتعلقة بقضايا الملكية الفكرية فأصبحت البيئة مؤاتية لحماية حقوق الملكية الفكرية عن طريق القضاء. وقد تحسنت جودة المحاكمات وكفاءات القضاة بعد تدريبهم تدريباً مهني وتدريب الخبراء الفنيين.

رابعا. التدابير الرئيسية في الحماية الإدارية

ألف. قواعد الإنفاذ الإداري

10. أنجزت تحسينات في القواعد التي تحكم الإنفاذ الإداري في الملكية الفكرية. وتراجع الصين حالياً قانون براءاتها ولائحته التنفيذية مهمة ونشاط. ووضعت الصيغة النهائية لتوجيهاتها العملية بشأن الإنفاذ الإداري في مجال البراءات فضلاً عن سياسات وتدابير مشددة لحماية الملكية الفكرية. وقد عززت نظام الإنفاذ وإدارة القضايا تحسناً لروادع التعديات على الملكية الفكرية.

باء. أنواع آليات الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية

11. حسنت الصين تدابير الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية وتعمل حالياً على اعتماد آليات جديدة ليتمكن تحقيق أكبر فائدة ممكنة من الإنفاذ الإداري. وفي هذا السياق، أنشئت آلية استشارية للبت في التعديات على الملكية الفكرية وإجراءات معجلة للوساطة في منازعات الملكية الفكرية وآلية للحماية والإنفاذ مخصصة للتجارة الإلكترونية، فضلاً عن تنسيق الإنفاذ عبر الأقاليم والقطاعات.

جيم. تكوين الكفاءات في مجال الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية

12. عززت الصين كفاءاتها في مجال الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية بفضل دورات تدريبية موسّعة ومكثّفة وجولات نقاش في أحكام المحاكم. كما عززت قدرات المحققين. وقد ساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض الإنفاذ والحماية في فريق معياري للإنفاذ يتألف من متخصصين ومحترفين يعمل على أساس المعلومات.

دال. جهود مكثفة للإنفاذ الإداري

13. من الأمثلة العملية على الإنفاذ الإداري "قافلة" الحماية والإنفاذ وعملية "البرق" في مجال التجارة الإلكترونية. والغاية من هذه التدابير القوية ضد التعديات على الملكية الفكرية التي ترمس المصلحة العامة والمشروعات الرئيسية هي صون المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق والجمهور العام وتهيئة ظروف تعمل فيها السوق بعدل ونظام.

هاء. نشر القضايا الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية

14. تُنشر المعلومات المتعلقة بقضايا الملكية الفكرية لتكون رادعا فعالا للتعديات والانتحالات في مجال البراءات. وينص القانون على أن هذه المعلومات تشمل القرارات الصادرة في القضايا التي تنطوي على عقوبات إدارية توقع على مرتكبي أفعال الانتحال والتعدي في مجال البراءات. وقد أُنشئ حساب اجتماعي لمشاركة المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية ما بين القطاعات⁵. ويراد من ذلك التأسيس للسلوك الأخلاقي بفضل نظام تبليغ فعال بما يشجع الجهات الفاعلة على الانضباط والتزام الممارسة حسنة النية ويرتفع مستوى المجتمع ككل في هذا الصدد.

واو. شبكة للتبليغ عن التعديات على الملكية الفكرية وتقديم الشكاوى

15. إضافة إلى ما سبق، أُنشئت شبكة للتبليغ عن التعديات على الملكية الفكرية وتقديم الشكاوى في هذا الشأن. وافتتح 76 مركز مساعدة في مجال حقوق الملكية الفكرية لمعالجة الشكاوى وتبليغات التعديات وأُنشئت 12 مراكز للإنفاذ. وافتتح أيضا خط هاتفي مجاني برقم "12330" وموقع إلكتروني لتلقي الشكاوى من الجمهور فيمكن إحالة المعلومات بسرعة إلى الهيئة المعنية بالإنفاذ الإداري في مجال الملكية الفكرية.

خامسا. الخاتمة

16. بذل المكتب الصيني للملكية الفكرية جهودا حثيثة في السنوات الماضية للمضي في النهوض بالتطوير المؤسسي لآليات الإنفاذ وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية. وبفضل تلك الآليات، استطاعت الصين تحقيق نتائج جيدة في إنفاذ الملكية الفكرية والتصدي بشدة للتعديات عليها. وستستمر الصين في تعزيز حماية الملكية الفكرية في المستقبل بإقامة إطار عملي يكفل حماية أكبر للملكية الفكرية، وبصياغة سياسات وتدابير صارمة لحماية الملكية الفكرية والتركيز على حل المشكلات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في مجالات رئيسية. وبفضل نظام سليم لإنفاذ الملكية الفكرية، ستتعزز ثقة صاحب الحق في الجهود التي تبذلها الحكومة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وسيزيد الوعي بحماية الملكية الفكرية في المجتمع على اختلاف شرائحه، وسيتمكن إنشاء المزيد من حقوق الملكية الفكرية واستخدامها بأمان وستعزز الظروف المؤاتية لحقوق الملكية الفكرية في الأسواق.

⁵ الحساب الاجتماعي هو نظام لتدوين الجرائم التي يرتكبها الأفراد والشركات من نوع التعدي والانتحال في مجال البراءات، وهو أشبه بتدوين حالات السحب بدون رصيد عن سوء نية أو التأخر عن سداد القروض المصرفية. فهذه المعلومات تتشاورها الجهات الفاعلة كالبنوك، فيستصعب الفرد أو الشركة الحصول على قرض من بعد ذلك.

السلطات القضائية للوكالة العليا للصناعة والتجارة والمديرية الوطنية لحق المؤلف بكونوميا في مجال الملكية الفكرية مساهمة من إعداد السيد، فيدل بوينيس سيلفا، نائب الوكيل الأعلى للشؤون القضائية، الوكالة العليا للصناعة والتجارة، بوغوتا، كولومبيا

ملخص

على الرغم من أن السلطات في كولومبيا تنقسم إلى ثلاثة فروع مستقلة، فقد قرر المشرع منح عدد من الهيئات الإدارية سلطات قضائية أدت إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية. ومن هذه الهيئات الوكالة العليا للصناعة والتجارة التي مُنحت سلطات قضائية للبت في قضايا المنافسة غير المشروعة والتعديت على حقوق الملكية الصناعية، وكذلك المديرية الوطنية لحق المؤلف التي تتناول القضايا المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ومنذ ذلك الحين، أقامت الهيئتان الآنف ذكرهما العدل في المجالين المذكورين مما ساعد على تعزيز نظام العدل بقدرته على الاستجابة السريعة في مجالات متخصصة.

أولا. سلطات قضائية استثنائية¹

1. تنص المادة 113 من دستور كولومبيا على أن سلطات الدولة تنقسم إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية. وهي سلطات مستقل بعضها عن بعض، لكل واحدة منها وظائفها الموضحة والمتميزة عن الأخرى.
2. وعلى الرغم من ذلك، فقد قرر المشرع الكولومبي في عام 1998 أن يمنح بعض الإدارات في الفرع التنفيذي سلطات قضائية، نظرا لتخصص بعض الهيئات وعبء العمل المتراكم الذي يعاني منه النظام القضائي فيتسبب في تأخير البت في منازعات المواطنين.
3. وهكذا منح القانون رقم 446 لعام 1998 سلطات قضائية للوكالة العليا للمالية والوكالة العليا لشؤون المن والوكالة العليا للشركات والوكالة العليا للصناعة والتجارة.² ولأغراض هذه الورقة، نكتفي بالإشارة إلى السلطات القضائية الممنوحة للوكالة العليا للصناعة والتجارة (الوكالة) وللسلطات الممنوحة لاحقا للمديرية الوطنية لحق المؤلف (المديرية).
4. كانت الوكالة وحدها مخولة صلاحية تناول القضايا في مجالين هما أفعال المنافسة غير المشروعة³ وحماية حقوق المستهلك.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

¹ انظر في هذا الصدد حكم القاضي أليخاندرو مارتينز كابييرو رقم 1641 لعام 2000 على العنوان التالي:

<http://corteconstitucional.gov.co/relatoria/2000/C-1641-00.htm>

² القانون رقم 446 لعام 1998 يقتر بعض أحكام المرسوم رقم 2651 لعام 1991 ويعتدل بعض أحكام مدونة الإجراءات المدنية ويلغي بعض أحكام القانون رقم 23 لعام 1991 والمرسوم رقم 2279 لعام 1989 ويعتدل أحكام مدونة المنازعات الإدارية ويصدرها ويصدر أحكاما أخرى بشأن تخفيف الضغط على القضاء. انظر <http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=14818>.

³ ونذكر هنا السلطات المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة لأنها آلية مفيدة في حماية الملكية الصناعية بطريقة غير مباشرة.

5. ثم في عام 2012، أصدر المشرع الكولومبي مدونة الإجراءات العامة (القانون رقم 1564 لعام 2012) وكان بمثابة تشريع إداري جديد ينص أيضا على سلطات قضائية ممنوحة للوكالة ولكنها أوسع نطاقا هذه المرة بحيث شملت دعاوى التعدي على حقوق الملكية الصناعية مع بعض الوظائف القضائية الممنوحة للمديرية.⁴

6. وتحتوي مدونة الإجراءات العامة على الأحكام التالية:

المادة 24: ممارسة السلطات القضائية في الهيئات الإدارية

تمارس الهيئات الإدارية المشار إليها في هذه المادة سلطات قضائية على النحو التالي:

1. الوكالة العليا للصناعة والتجارة في الحالات التالية:

(...)

(ب) مخالفة الأحكام المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة.

(...)

3. الهيئات الوطنية المسؤولة عن شؤون الملكية الفكرية:

(أ) الوكالة العليا للصناعة والتجارة في حالات التعدي على حقوق الملكية الصناعية.

(ب) المديرية الوطنية لحق المؤلف في القضايا المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة".

7. منذ عام 2012، مارس الوكالة والمديرية إذن السلطات المتعلقة بالقضايا التعدي على حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة، بالإضافة إلى السلطات المخولة بموجب القانون رقم 446 لعام 1998.

8. ويذكر هنا أن المشرع لم يمنح هذه السلطات اعتبارا، فقد جاء قراره منسجا مع مختلف الوظائف التي اعتادت الهيئات على مزاولتها. فالوكالة كانت (ولا تزال) الهيئة الوحيدة المسؤولة في شؤون المنافسة والمكتب الوطني مسؤول عن تسجيل الملكية الفكرية. وأما المديرية، فقد كانت مسؤولة عن إدارة سجل حق المؤلف الوطني. وكفى ذلك لمنح الهيئتين وظائف قضائية تقتصر على مسائل محددة لا تتعارض وظائف الهيئتين الأساسية.

ممارسة السلطات القضائية كما لو كانت نشاطا قضائيا عاديا

9. نظرا إلى أن الوكالة والمديرية تعملان بصفة قاضٍ في هذه المسائل المحددة، عليها تطبيق القواعد نفسها المطبقة في المحاكم العادية. وتنص المادة 24(3) من مدونة الإجراءات العامة على الهيئات الإدارية أن تتناول قضاياها باتباع القنوات الإجرائية التي يتبعها القضاة. وعليه، توضح الفقرات التالية عددا من الجوانب الأساسية في هذا الشأن.

ألف. القضاء المختص

10. لأي شخص طبيعي أو معنوي يود رفع قضية تتعلق بفعل من أفعال المنافسة غير المشروعة أو بتعدي على حقوق الملكية الصناعية أو حق المؤلف أن يختار الجهة التي ستتناول القضية. فإما أن يرفع قضيته إلى المحاكم العادية إما يرفعها إلى الوكالة

⁴ القانون رقم 1564 لعام 2012 الذي تصدر بموجبه مدونة الإجراءات العامة وأحكام أخرى. انظر الموقع التالي:

<http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=14817>

أو المديرية. ويعني ذلك إمكانية اختيار القضاء المختص. والفائدة المستمدة من رفع دعوى أمام الوكالة أو المديرية هي أن هاتين الهيئتين متخصصتان في تناول مسائل الملكية الفكرية. ولا تعانين من أعباء تؤخرهما في عملهما كما تعاني المحاكم العادية. ويعني ذلك أن القضايا التي تنظر فيها الهيئتان تبلغ خاتمها بسرعة.

باء. نظر القضايا

11. على المدعي أن يودع ادعاه وفقا للمتطلبات الواردة في مدونة الإجراءات العامة لكي يمكن نظر القضية.

12. وتُنظر القضية في مرافعات شفوية كما وضعتها الوكالة منذ 2011 بفضل خبرة مسؤوليها⁵ والاستعانة بما يناسب من تسهيلات وتكنولوجيا. وقد شرعت المديرية في التدابير التنفيذية مؤخرا بعد أن عُهدت إليها السلطات القضائية.

جيم. الرقابة القضائية بالطعن

13. بعد أن تصدر الوكالة أو المديرية حكمها في قضية ما، يمكن الطعن في الحكم أمام هيئة أعلى. ومع أن هاتين الهيئتين ليستا جزءا من النظام القضائي من حيث وظائفهما، فإن الجهة التي تنظر في الطعون هي المحكمة العليا بقضاء بوغوتا وهي محكمة تندرج ضمن الهيكل القضائي العادي. وبذا تكون الرقابة الهرمية على قرارات الوكالة والمديرية مكفولة داخل النظام القضائي نفسه.

دال. تدابير تقديرية مؤقتة⁶

14. تكتسي التدابير التقديرية المؤقتة أهمية في سياق الإجراءات التي شهدت تطورات رئيسية في كولومبيا واستُخدمت بانتظام في معظم القضايا المرفوعة إلى الوكالة أو المديرية للنظر فيها.

15. وتنص المادة 590 من مدونة الإجراءات العامة على ما يلي:

"1. بعد تقديم الدعوى، للقاضي أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة التالية، بناء على طلب المدعي:

(...)

(ج) أية تدابير أخرى يراها القاضي كافية لحماية الحق المتنازع عليه أو منع التعدي عليه أو تجنّب عواقب ذلك التعدي أو منع وقوع الأضرار أو حمل الطرف المسؤول عن ارتكابها على الإحجام أو ضمان فعالية الادعاء.

عند إصدار الأمر بالتدابير المؤقتة، على القاضي أن يتأكد من أن الأطراف لها أسباب أو مصالح مشروعة ومن وقوع تعدي على الحق أو احتمال وقوعه.

⁵ بيت في القضايا المرفوعة إلى الوكالة ثلاثة مسؤولين أوكلت إليهم واجبات قضائية. ولهؤلاء المسؤولين فريق من تسعة محامين مكلفين بالإشراف على إجراءات نظر القضايا برمتها.

⁶ انظر المرسوم رقم 19358 بتاريخ 9 أبريل 2014 (المتاح على الموقع التالي:

<http://visordocs.sic.gov.co/documentos/Docs019/ActosCertimail/201404/201404AU19358.pdf>) والمرسوم رقم 11369

بتاريخ 24 فبراير 2015 (المتاح على الموقع التالي:

<http://visordocs.sic.gov.co/documentos/Docs019/docs23/2015/2015011369AU/2015011369AU0000000001.PDF>)

يأخذ القاضي في حسبانته، علاوة على ما سبق، الاعتبارات الظاهرة في موضوع القضية ومدى ضرورة التدابير وفعاليتها وتناسبها، وله أن يأمر باتخاذ تدابير تكون تختلف أو تقل كلفةً عن التدابير المطلوبة. ويحدد القاضي نطاق التدابير ومدتها، وله أن يأمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الطرف المعني بتعديل التدابير المؤقتة أو تغييرها أو وقفها.

وإذا كانت التدابير المؤقتة تنطوي على مطالب مالية، للطرف المعارض أن يمنع تنفيذها أو تعديلها بإيداع كفالة تضمن الامتثال لأي حكم يصدر لصالح الطرف الذي طلبها أو التعويض عن أي ضرر ينجم عن عدم الامتثال. ولا تُدفع أية كفالات في الحالات التي لا تنطوي فيها التدابير المؤقتة على مطالب مالية ولا تستبق حكماً في موضوع الدعوى".

16. وقد تقرر عند اعتماد المدونة المذكورة سالفاً في عام 2012، أن تسري الأحكام الواردة أعلاه على جميع الإجراءات التفسيرية. ونتيجة لهذه الآلية المبتكرة، أمكن التصدي لختلف القضايا التي تؤدي إلى دعاوى بسبب المنافسة غير المشروعة أو التعدي على حقوق الملكية الصناعية أو انتهاك حق المؤلف والحقوق المجاورة، باعتماد تدابير محددة لكل حالة بعينها، حتى في الحالات التي لم تكن فيها التدابير المؤقتة العادية - كالحجز أو المصادرة - حلاً مرضياً بسبب تعقيدات وقائع القضية.

17. هكذا أصبحت التدابير الوقائية التقديرية أحد سبل الانتصاف القانوني الأكثر شيوعاً عند مستخدمي النظام القضائي لحماية الملكية الفكرية، لا لفائدتها العملية فحسب، بل لأنها تُعتمد - في حالات المنافسة غير المشروعة - خلال 48 ساعة فحسب، أي أن الشركات قادرة على الوصول إلى حل مبكر لمشكلتها مقارنة بالحلول المتأتمية من أية آلية قضائية أخرى في كولومبيا.

ثالثاً. بعض الأرقام

في ما يلي بعض الأرقام المتعلقة بالقضايا المنظورة في الوكالة والمديرية.

الوكالة:	-	عدد الأحكام الصادرة من 2012 إلى 2016: 241
	-	المنافسة غير المشروعة: 196
	-	الملكية الصناعية
المديرية:	-	عدد القضايا المعالجة من 2012 إلى 2016: 50 (16 دعوى و 14 تسوية من غير دعوى)
	-	القضايا المحسومة: 38

رابعاً. الخاتمة

18. أوردنا في ما سبق وصفا عاما لبعض الجوانب الرئيسية في الوظائف القضائية التي تضطلع بها الوكالة والمديرية بهدف حماية الملكية الفكرية. ويتضح من ذلك أن هذه السلطات الاستثنائية تمارس كما تمارس المحاكم العادية سلطاتها. على أن الهيئتين جزاءتهما متخصصة بحكم وظائفهما وخبرة مسؤوليهما وبنيتها التحتية، وهكذا تقومان بدور رئيسي في السياق القضائي.

المديرية الوطنية للملكية الفكرية تتولى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في باراغواي

مساهمة من إعداد السيد هكتور بالماسيدا غودوي، المدير العام للإدارة العامة للإنفاذ، التابعة للمديرية الوطنية للملكية الفكرية، في أسونسيون (باراغواي)

موجز

المديرية الوطنية للملكية الفكرية في باراغواي هي أحد مكاتب الملكية الفكرية القلائل في العالم التي تمتلك سلطة اتخاذ إجراءات إدارية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وهي تؤدي تلك الوظائف بالاشتراك مع وكالات حكومية أخرى، وفي بعض الحالات، بناء على مبادرة منها، أو عقب شكاوى مقدمة إلى الإدارة العامة للإنفاذ التابعة لها. وخلال الفترة بين عامي 2013 و2015، ساعد اتخاذ 533 إجراءً على منع فقدان مبالغ مالية تصل إلى 200 051 165 دولاراً أمريكياً. وبفضل تلك الجهود، لم تعد باراغواي مدرجة في "قائمة المراقبة الخاصة 301" لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً. مقدمة

1. أنشأت الإدارة العامة للإنفاذ داخل المديرية الوطنية للملكية الفكرية عملاً بالقانون رقم 12/4798¹، وهي مكلفة بتعزيز كافة أشكال حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها². وهي تتولى أيضاً الانتهاء من التحقيقات والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى منع التقليد والقرصنة. وهي تنخرط في هذا الصدد في الإجراءات الإدارية التي توضع لمنع التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

2. والمديرية الوطنية للملكية الفكرية هي المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الملكية الفكرية. فقد اتخذت في الفترة من 2013 إلى 2015 إجراءً مما أدى إلى منع فقدان مبالغ تصل إلى 200 051 165 دولاراً أمريكياً.

ثانياً. أنواع الإجراءات

3. تشمل الإجراءات التي تتخذها المديرية الوطنية للملكية الفكرية الإجراءات الإدارية والعمليات التي تجرى سواء في خدمة الجمارك أو في المواقع العامة. والمديرية نشطة أيضاً فيما يتعلق بالمباني والمخازن التجارية، حيث تتعاون في أعمال المصادرة مع وكلاء تحصيل الإيرادات الذين يعملون بناء على قرارات قضائية. وعملياً، تحتجز المديرية السلع، ثم تقدم طلب الشكاوى المناسب إلى مكتب المدعي العام للمطالبة بالحجز على السلع.

4. ويمكن التدخل دون تقديم طلب أو عقب شكاوى مقدمة مباشرة إلى الإدارة العامة للإنفاذ. ولا يمكن أن تقدم الشكاوى إلا من أصحاب الحقوق أو ممثلهم. ومعظم الإجراءات تتخذ دون تقديم طلب حيث ينجم 5 في المائة فقط منها عن شكاوى مقدمة من أصحاب الحقوق إلى المديرية.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

¹ يمكن الاطلاع على القانون رقم 4798 المنشئ للمديرية الوطنية للملكية الفكرية على الموقع التالي:

<http://www.wipo.int/wipolex/es/details.jsp?id=13784>

² الإدارات الأخرى هي: الإدارة العامة للملكية الصناعية، والإدارة العامة لحق المؤلف والحقوق المجاورة.

5. وتقع إدارة مكافحة القرصنة والتقليد تحت سلطة الإدارة العامة للإنفاذ التابعة للمديرية الوطنية للملكية الفكرية، وهي مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ الخطط والمبادئ التوجيهية والقرارات اللازمة لإعلاء شأن القانون ومكافحة القرصنة والتقليد في باراغواي.

6. وبناء على القانون (المادة 13 (1) (ج) من القانون رقم 12/4798)³، تولت الإدارة العامة للإنفاذ مراقبة السلع:

- في مختلف الموانئ
- في المطارات
- أثناء عمليات المصادرة في المناطق الوسطى وفي سيوداد ديل استي.

7. وقد دخلت المديرية في اتفاقات مع وكالات حكومية شتى. فالإدارة الوطنية للجمارك على سبيل المثال تسمح بقيام الجمارك بتنفيذ أوامر الاحتجاز الصادرة عن المدير العام لإدارة الإنفاذ التابعة للمديرية. وترسل الإدارة العامة للإنفاذ الأمر مباشرة لتحجز الجمارك السلع. ويقضي أيضاً الاتفاق بأن تطلع إدارة الجمارك المديرية على نظامها، مما يتيح لها أن تطلع على كافة السلع المستوردة الموجهة إلى باراغواي والمسجلة لدى الجمارك. كما أجريت عمليات مصادرة عامة عشوائية للمنتجات المقلدة.

8. وفيما يلي إحصاءات بالإجراءات المتخذة خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2015 بقيمة السلع التي صودرت. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة المختصة بالملكية الفكرية التي كانت تدعم مكتب المدعي العام في هذا النشاط قبل إنشاء المديرية الوطنية للملكية الفكرية، كانت المديرية العامة للملكية الفكرية حيث كانت تابعة لوزارة الصناعة والتجارة.

السنة	عدد إجراءات المصادرة	قيمة السلع التي صودرت (بالدولار الأمريكي)
2011	14	31,649,659
2012	26	2,693,845
2013	25	18,000,000
2014	203	114,575,130
2015	330	85,476,035

ثالثاً. مثال عملي لإجراءات المديرية الوطنية للملكية الفكرية

9. نسقت سلطات الجمارك مع المحققين لدى الإدارة الوطنية للجمارك ومكتب المدعي العام اتخاذ الإجراءات الإدارية مما أدى إلى إحراز نتائج مهمة.

³ ينص هذا الحكم على أن تكون الإدارة العامة للإنفاذ، المسؤولة أيضاً عن الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية بكافة أشكالها وتعزيزها، مخولة أيضاً أن تتخذ الإجراءات الوقائية وتجري التحقيقات اللازمة لقمع جرائم القرصنة والتقليد. وعليه، فهي تمتلك القدرة على اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لمنع التعدي على حقوق الملكية الفكرية. ويمكن أن تكون تلك الإجراءات دون تقديم طلب أو بناء على تقديم شكوى مباشرة إلى الإدارة العامة للإنفاذ من أصحاب الحقوق أو ممثليهم. وينبغي اتخاذ الإجراءات في المراكز الجمركية، أي كان موقعها في البلد، سواء في المؤسسات التجارية، أو المخازن، أو غيرها من المواقع الأخرى العامة أو الخاصة التي يترادها عامة الجمهور.

10. وكخطوة أولى، يرصد المحققون لدى المديرية الوطنية للملكية الفكرية السلع التي تستخدم باستمرار مواصفات مخاطر فيما يخص الواردات التي تسجل في نظام الإدارة الوطنية للجمارك. وحين يكتشف وجود عدم اتساق، يُرسل تقرير إلى المدير العام للإنفاذ ليصدر أمراً بالاحتجاز إلى مدير سلطة الجمارك حيث توجد السلع المعنية.

11. ويُرسل أمر الاحتجاز بالبريد الإلكتروني ويجري التأكيد عليه لاحقاً عبر الهاتف. ثم يُدخل مدير سلطة الجمارك ملاحظة في النظام وينشئ ملفاً، ومن ثم تحتجز شحنة السلع.

12. ثم يجري الاتصال بالمستورد حتى يتمكن هو أو ممثله من الحضور للتحقق من شحنة السلع. وفي حال تغيب المستورد، تُتخذ الإجراءات لإصدار أمر قضائي بالتحقق من الشحنة.

13. وفي سلطة الجمارك، تُحتجز السلع تنفيذاً لأمر احتجاز ويجري التحقق من السلع. وإذا اتضح أن السلع تشكل تعدياً على حقوق الملكية الفكرية، تُسجل ملاحظة بهذا الشأن، وتُرسل شكوى إلى المدعي العام، بها قائمة بالسلع المقلدة. وفي بعض الأحيان، تتعاون المديرية الوطنية للملكية الفكرية مع مكتب المدعي العام للتحقق من السلع. غير أن مكتب المدعي العام يجري أيضاً تحقيقاته الخاصة به بهذا الشأن.

14. وفي حال وجود سلع متعدية في المنشآت التجارية أو في أحد المخازن، يجري أولاً محققو المديرية تقيماً للوضع ويقدمون تقريراً إلى مدير إدارة الإنفاذ، الذي يطلب بدوره إلى مكتب المدعي العام إجراء التحقيقات اللازمة، سعياً لاستصدار أمر قضائي بالاحتجاز والسماح بمصادرة السلع المتعدية.

15. وعادة ما يكون التحكم في المنشآت التجارية، والمخازن أكثر صعوبة، حيث يكون من الضروري استصدار أمر بالاحتجاز لدخول المنشآت. وفي كثير من الحالات، تُسرب المعلومات مما يؤدي إلى إخفاق العملية. وغالباً ما يقدم المحامون شكوى للبدء في اتخاذ إجراءات لدى المدعي العام أملاً في إعادة السلع المتعدية المزعومة إلى زبائنهم. وهذه الممارسة ليست مجدية، حيث يزرع المشتكون إلى التصرف بسوء نية، وهي تدل على غياب التنسيق مع مكتب المدعي العام في بعض الحالات.

رابعاً. التأثير على المستوى الدولي

16. في عامي 2014 و2015، دخلت المديرية الوطنية للملكية الفكرية في مفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم أدت إلى حذف باراغواي من "قائمة المراقبة الخاصة 301" للحكومة الأمريكية.⁴

17. وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات أُجريت تحت قيادة مدير المديرية الوطنية للملكية الفكرية في جو سادته احترام شديد، ويوضح التوقيع على مذكرة التفاهم جهود باراغواي المتواصلة من أجل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

⁴ يمكن الاطلاع على التقرير الخاص 301 لعام 2016 (أبريل 2015)، الصادر عن مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، على الموقع التالي: <https://ustr.gov/sites/default/files/USTR-2016-Special-301-Report.pdf>

وظيفة الإنفاذ في مكتب الملكية الفكرية في الفلبين: أفضل الممارسات والتحديات
مساهمة من إعداد السيد آلان غيبتي، نائب مدير عام، مكتب الملكية الفكرية في الفلبين*

الملخص

يتأثر الجميع بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية لا محالة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وخصوصاً التعديات بالتقليد والقرصنة. واذ يقر مكتب الملكية الفكرية في الفلبين بهذه الحقيقة فإنه يدرك ضرورة الاضطلاع بوظيفة إنفاذ. فالفكرة هي أن المكتب لن يكون فعالاً في النهوض بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها إن لم تكن له الريادة في مجال إنفاذ هذه الحقوق، وفي توفير الآلية اللازمة للمساعدة على التخلص من انتشار المنتجات المقلدة والمقرصنة في السوق. ومع زيادة حجم التجارة الدولية والتحديات التي تواجه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في سوق معقد لا تحده الحدود يتفق الجميع على أنه ينبغي لمكاتب الملكية الفكرية أن تؤدي دوراً استباقياً في كفاءة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

أولاً. مقدمة

1. في بلد نام مثل الفلبين تطرح التفاعلات المتزايدة بين الاقتصادات والاتجاهات المتنامية نحو العولمة تحديات هائلة أمام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومع اعتراف اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) بحقوق الملكية الفكرية بوصفها حقوقاً خاصة، تظل حقوق الملكية الفكرية واستغلالها مسألة متعلقة بالتجارة، ولا تزال الحكومة وشركاؤها في التجارة وعامة الجمهور عرضة للتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية وخصوصاً التعدي بالتقليد والقرصنة.
2. وتبين درجة الدعوة إلى الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية بناء على المنظور الذي يتم تناولها من خلاله. فالبلدان التي تقوم اقتصاداتها عموماً على احترام الملكية الفكرية ترفع صوتها بضرورة الضغط نحو المزيد من التعاون والتوسع في مجال الإنفاذ، وتطالب بلدان أخرى بدرجة أكبر من المرونة في الإنفاذ ومراعاة البعد الاجتماعي لإحداث نظام متوازن للملكية الفكرية.
3. ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين هو الوكالة الحكومية الأساسية المختصة بإنفاذ القوانين والقواعد واللوائح الخاصة بالملكية الفكرية. وعندما أنشئ المكتب في عام 1997 كانت وظائفه الأساسية هي النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها. وكانت له وظائف شبه قضائية تخوله صلاحية البت في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والانتهاكات التي تنطوي عليها. ومع ذلك، لم تكن للمكتب أية وظيفة إنفاذ ليضمن عدم التعدي على حقوق الملكية الفكرية.
4. ويظل التقليد والقرصنة من التحديات الكبيرة، على الرغم من البنية الهيكلية والوظائف المذكورة آنفاً. ولذا أُدخلت عدة إصلاحات في البلد بما في ذلك تحويل محاكم عادية إلى محاكم تجارية متخصصة واعتماد قواعد وإجراءات خاصة للتعامل مع قضايا الملكية الفكرية.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

5. وفي يونيو 2008 أنشئت لجنة مشتركة بين الوكالات تعرف باسم اللجنة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية بغية تنسيق حقوق الملكية الفكرية في البلد¹ والنهوض بها وكفالة إنفاذها. والتأسس من أعضاء اللجنة إنشاء وحدات للملكية الفكرية تباعاً لضمان التعاون الفعال فيما بين الوكالات.

6. وعلى الرغم من أن حقوق الملكية الفكرية لا تزال حقوقاً خاصة، تجدر الإشارة إلى أن عدد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم التجارية المتخصصة ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين محدود نسبياً. ولذلك نشأت الحاجة إلى نهج استراتيجي أشمل تجاه مكافحة التقليد والقرصنة.

ثانياً. الحاجة إلى وظيفة الإنفاذ

7. وفقاً للقاعدة العامة ينبغي أن يبدأ صاحب الحق في إجراءات إنفاذ الملكية الفكرية. ولهذا السبب لا يمكن للمحققين والمدعين العامين ملاحقة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية بدون ورود شكوى، حتى وإن كانت هذه الانتهاكات صارخة.

8. وعندما يقرر صاحب الحق الامتناع عن مواصلة التحقيق بعد طلب الشروع فيه، يسحب المدعي العام القضية عادة، بسبب قلة الأدلة الكافية لإثبات الانتهاك.

9. وفي عام 2010 أدرك المكتب ضرورة وظيفة الإنفاذ داخل مكاتب الملكية الفكرية. ذلك أن المكتب لن يكون فعالاً في النهوض بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها إن لم تكن له الريادة في مجال إنفاذ هذه الحقوق، وفي توفير الآلية اللازمة للمساعدة على التخلص من انتشار المنتجات المقلدة والمقرصنة في السوق.

10. وبذلك عمل المكتب على تعديل قانون الملكية الفكرية في الفلبين لكي يشمل منح وظيفة الإنفاذ للمكتب من بين جملة تعديلات أخرى. وقد أدى هذا إلى تمرير القانون الجمهوري رقم 10372، الذي أصبح سارياً من 25 يوليو 2013.²

ثالثاً. التحديات

11. كان المكتب قبل تمرير قانون الجمهورية رقم 10372 يضطلع بوظيفة شبه قضائية. ولكن مع منحه الوظيفة الجديدة اتضح أن التعارض المحتمل بين الوظيفة شبه القضائية ووظيفة الإنفاذ يطرح تحدياً كبيراً. فعلى المكتب أن يتجنب الجمع بين دور المحقق والمعني بالإنفاذ والقاضي، امتثالاً للمبدأ الأساسي وهو الالتزام بأصول الإجراءات.

12. وهكذا تقرر أن يحصل المكتب على مساعدة من وكالات إنفاذ القانون الأخرى عند ممارسته وظيفة الإنفاذ. ولذا تنص المادة 7 من قانون الملكية الفكرية المعدل بالقانون الجمهوري رقم 10372 على منح المدير العام للمكتب السلطات الآتية:

"(ج) الاضطلاع بوظائف الإنفاذ التي تدعمها الوكالات المعنية مثل جهاز الشرطة والمكتب الوطني للتحقيقات ومكتب الجمارك ومجلس وسائل الإعلام المرئية ووحدات الحكم المحلي وغيرها من وكالات؛

(د) تنفيذ حملات معاينة في ساعات مناسبة على المنشآت والشركات المنخرطة في أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية وأحكام هذا القانون على أساس المعلومات أو التقارير أو الشكاوى التي يتسلمها المكتب."

¹ فيما يلي أساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية: وزارة التجارة والصناعة ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين ووزارة العدل ووزارة الداخلية والحكم المحلي وإدارة الشرطة الوطنية الفلبينية والمكتب الوطني للتحقيقات ومكتب الجمارك ومجلس وسائل الإعلام المرئية واللجنة الوطنية للاتصالات والمجلس الوطني لتطوير الكتب وكتب المبعوث الخاص بالجريمة عبر الوطنية.

² وهو قانون يعدل بعض أحكام القانون الجمهوري رقم 8293، المعروف كذلك باسم قانون الملكية الفكرية في الفلبين، وإصدار القانون الجمهوري رقم 10372 لأغراض أخرى، انظر: <http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=12953>.

13. وبهذا التعديل من المتوقع أن يتمكن المكتب عن طريق مكتب المدير العام من مباشرة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتصدي لها بكفاءة بدعم من وكالات إنفاذ القانون. وللنهوض بهذا أُعطي المدير العام سلطة إضافية هي معاينة المنشآت المتورطة في انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية.

14. ومن التحديات الأخرى المرتقبة ممارسة صلاحية المعاينة. ومن بين الأسئلة التي طُرحت: كيف يمكن ممارسة هذه الصلاحية دون المساس بالحماية الأساسية من عمليات المداهمة والمصادرة التعسفية؟ وما هي المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ أمر التفتيش؟ وهل ستكون هذه المعايير ماثلة لأوامر التفتيش التي تنفذها وكالات إنفاذ القانون الأخرى؟

15. ولحل هذه المعضلة أصدر المكتب قواعد ولوائح³ لتعريف نطاق سلطات المدير العام وحدودها عند ممارسته وظيفة الإنفاذ المعهودة للمكتب⁴.

رابعاً. إجراءات التنفيذ

16. تنص القواعد واللوائح المذكورة على أن تشمل وظائف الإنفاذ التي يضطلع بها المكتب ما يلي:

"يقتصر تنفيذ إجراءات الإنفاذ على تصنيع وإنتاج واستيراد وتصدير وتوزيع وتجارة وعرض منتجات مقلدة ومقرصنة للبيع، بما في ذلك أية خطوات تمهيدية بقصد البيع (...)، شريطة عدم وجود قضية في المسألة/الموضوع نفسه قيد النظر أمام أي مكتب آخر أو هيئة قضائية أو جهاز شبه قضائي أو محكمة"⁵.

17. وبمعنى آخر لا يعتد بالتعديلات على حقوق الملكية الفكرية بموجب ولاية الإنفاذ المخولة لمكتب الملكية الفكرية في الفلبين إلا في حدود ما يتعلق منها بالتقليد⁶ والمقرصنة⁷. ويستثنى منها حالات التقليد الدقيق⁸، والتعديلات الجوهرية أو الماثلة. ويرجع هذا إلى أن وظائف الإنفاذ لا تمارس أثناء التقاضي بل تمهد للتحقيقات والملاحقة القضائية المحتملة لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

18. ولا بد من إيداع تقديم بلاغ أو شكوى لبدء إجراءات الإنفاذ. ومن المتعارف عليه أن صاحب الحق أو ممثله المفوض هو من يبادر بتقديم الشكوى وأما البلاغ فيجوز لأي شخص تقديمه ما دامت توافرت له مسوغات معقولة تجعله يعتقد بوقوع تقليد أو قرصنة⁹.

19. وفي حالة التقدم بشكوى يمكن اتخاذ أحد الإجراءات الآتية حسب تقدير موظف إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتوصياته:

³ قواعد ولوائح ممارسة وظيفة الإنفاذ وصلاحية المعاينة في مكتب الملكية الفكرية، وإنشاء مكتب للإنفاذ تابع لمكتب الملكية الفكرية بموجبها، قرار مكتب رقم 13-170، سلسلة قرارات 2013، انظر: <http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=13536>.

⁴ القاعدة الثالثة، تتناول المواد 8 إلى 11 أوامر المعاينة.

⁵ المادة 3 من القاعدة الثالثة.

⁶ السلع المقلدة هي "أية سلع بما في ذلك التعبئة التي تحمل علامة تجارية دون تصريح وتكون متطابقة مع علامة تجارية مسجلة لدى مكتب الملكية الفكرية في الفلبين تسجيلًا صحيحًا أو مع علامة مشهورة وفقاً لتصنيفها كذلك من إحدى الهيئات المختصة في الفلبين فيما يتعلق بهذه السلع، أو التي لا يمكن تمييز جوانبها الأساسية عن تلك العلامة التجارية، أو تلك التي تتعدى على حقوق مالك العلامة التجارية المعنية" (المادة 4(ج) من القاعدة الأولى).

⁷ السلع المقرصنة هي "أية سلع معدة دون موافقة صاحب الحق أو شخص ينوب عنه بتصريح صحيح من صاحب الحق ومعدّة بشكل مباشر أو غير مباشر من صنف، حيث كان من شأن إعداد تلك النسخة أن يكون تعديلاً على حق مؤلف أو حق مجاور" (المادة 4(ز) من القاعدة الأولى).

⁸ يشير مصطلح "التقليد المقارب" إلى "تقليد دقيق أو مبتكر بقصد خداع المشتري العادي، أو تشبيه العلامة المتعدية بالأصل بما يؤدي إلى خداع المشتري العادي الذي لا يولي السلعة اهتماماً إلا بقدر الاهتمام الذي يولييه المشتري عادة، مع التسبب في إقدام المشتري على شراء سلعة وهو يظن أنها سلعة أخرى" (إيمرالد ضد محكمة الاستئناف، G.R. No. 100098، 29 ديسمبر 1995).

⁹ المادتان 1 و5 من القاعدة الثالثة.

- أ. إصدار إشعار/تنبيه موجه إلى المدعى عليه يدعوه إلى الامتثال لأحكام قانون الملكية الفكرية وفقا لتعديلاته؛
- ب. إصدار أمر معاينة بخصوص المبنى المعني؛
- ج. إصدار أمر امتثال في حق المدعى عليه/عليهم؛
- د. إيداع شكوى إدارية على الفور لدى وحدة الحكم المحلي المعنية أو لدى الوكالات الحكومية الأخرى أو الهيئات القضائية أو لدى هذه الجهات كلها؛
- هـ. إحالة القضية إلى الهيئة المعنية بإنفاذ القانون إعداداً لملف القضية؛
- و. التوصية بالتقدم بطلب للحصول على إذن تفتيش؛
- ز. رد الشكوى؛
- ح. إحالة القضية إلى وكالات حكومية أخرى لتوجيه الاتهام بانتهاك قوانين أو قواعد أو لوائح أخرى؛
- ط. اتخاذ الإجراءات الضرورية الأخرى لكفالة الامتثال بأحكام قانون الملكية الفكرية وتعديلاته¹⁰.

20. وفي حالة إيداع بلاغ يتولى موظف إنفاذ القانون التحقق من صحة الانتهاك المبلغ عنه. وفي حالة توافر دليل كاف يثبت ارتكاب هذا الانتهاك يُحال البلاغ إلى صاحب الحق أو ممثله المفوض لاتخاذ الإجراء المناسب. وفي حالة عدم قدرة صاحب الحق على الشروع في الشكوى الضرورية في غضون شهر من إخطاره، فسوف يؤدي هذا إلى رد البلاغ، ويُعلم المبلغ بإشعار صحيح بعدم اهتمام صاحب الحق بمتابعة الشكوى¹¹.

21. ويحافظ على سرية السجلات المتعلقة بالشكاوى والبلاغات فضلا عن توصيات موظف إنفاذ حقوق الملكية الفكرية حتى الانتهاء من إجراءات الإنفاذ، بغية عدم التأثير على نتائج الإجراءات¹².

خامسا. ملاحظات

22. يمكن القول بأن منح المكتب وظائف الإنفاذ قد أعطى أصحاب الحق والجمهور فرصة أخرى للانتصاف القانوني بالإبلاغ عن انتهاكات الملكية الفكرية. وهذه الآلية فعالة من حيث التكلفة لكبح جماح مرتكبي الانتهاكات البسيطة لحقوق الملكية الفكرية.

23. ففي إحدى الحالات مثلا تقدم مالك حق المؤلف بشكوى ضد صاحب صفحة على إحدى شبكات التواصل الاجتماعي لتعديه على حق المؤلف ببيعه كتباً مقرصنة. وكان على الراغب في تحميل الكتب الدفع من خلال وسيلة للدفع تديرها إحدى شركات الاتصالات. وبناء على الشكوى وعقب التقييم اللازم أرسل المكتب إشعاراً إلى موفر خدمة الدفع يخطره فيه بالأنشطة غير القانونية التي يقوم بها صاحب الحساب، وبناء على هذا الإشعار ألغى موفر خدمة الدفع العقد التجاري المبرم مع المتعدي.

24. وفي قضية أخرى أودعت شكوى بخصوص تعدي على علامة تجارية بناء على بيع منتجات مقلدة على إحدى منصات أسواق الإنترنت. وعقب تقييم الشكوى أرسل المكتب إشعاراً إلى مدير منصة سوق الإنترنت، ونتيجة لذلك ألغى حساب المتعدي.

25. وفي بعض القضايا أدى إجراء بسيط للإنفاذ قام به المكتب من قبيل إرسال إشعار أو إنذار بخصوص انتهاك محتمل لحقوق الملكية الفكرية إلى الامتثال الفوري للقانون، وهكذا يصبح هذا الإجراء أكثر فعالية مقارنة بخطاب "الدعوة إلى

¹⁰ المادة 4 من القاعدة الثالثة.

¹¹ المادة 6 من القاعدة الثالثة.

¹² المادة 7 من القاعدة الثالثة.

الكف" الذي يرسله محامي صاحب الحق. ويرجع هذا في الأساس إلى أن الجهة التي تنبته المتعدي المشتبه به بالامتثال للقانون في الوقت الحالي هي جهة حكومية.

26. وفي حالات أخرى ساعد المكتب على بناء القضايا وتنسيق عمليات الإنفاذ بين وكالات إنفاذ القانون المتعددة للعمل على تنفيذ القوانين والقواعد واللوائح المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأثبتت هذه الآلية فعاليتها وكفاءتها إذ تعمل جميع الهيئات الحكومية المعنية بعضها مع بعض لمعالجة شكاوى محددة. ويتيح هذا التعاون تبادل المعلومات، الأمر الضروري لإثبات انتهاكات أخرى.

27. وقد أجرى المكتب بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى مثل مجلس وسائل الإعلام المرئية وإدارة الشرطة الوطنية الفلبينية العديد من المعاينات في منشآت تجارية، وكانت النتيجة إيجابية أي امتثال هذه الشركات لقوانين الملكية الفكرية.

28. وفي عام 2015 بلغ معدل التصريف¹³ لدى المكتب 100 بالمائة في حالة البلاغات و88 بالمائة في حالة الشكاوى. وفتش المكتب 39 شركة ومنشأة كان أغلبها يتعلق باستخدام برمجيات غير مرخصة.

سادسا. الخلاصة

29. مع زيادة حجم التجارة الدولية والتحديات التي تواجه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في سوق معقد لا تحده الحدود يتفق الجميع على أنه ينبغي لمكاتب الملكية الفكرية أن تؤدي دوراً استباقياً في كفاءة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن إدكاء الوعي والتثقيف بشأن الملكية الفكرية ينبغي أن يكون مستمرا فإن البيئة الاقتصادية تملّي نظاما ينبغي ألا يعتمد فيه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية اعتمادا كاملا على أصحاب الحقوق.

30. الملكية الفكرية أداة تحرك التبادل التجاري والمنافسة في سوق حر وعادل. ومع ذلك تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما لا يقل عن 90 بالمائة من الشركات والأنشطة التجارية في كل بلد، ومن غير المرجح أن تنتهج هذه الشركات استراتيجية فاعلة في الإنفاذ بسبب ما قد تواجهه من قيود مالية أو تركيزها على التوسع في نشاطها التجاري. ولذا من الضروري أن تؤدي مكاتب الملكية الفكرية دوراً استباقياً بقدر أكبر تجاه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لكي تدرك الشركات الصغيرة والمتوسطة مزايا الملكية الفكرية.

[نهاية الوثيقة]

¹³ يشير مصطلح معدل التصريف إلى النسبة بين مجموع إجراءات الإنفاذ المتخذة ومجموع البلاغات أو الشكاوى المستلمة.